

قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨١

بشأن المعاملة المالية لأعضاء مكاتب وزارة الدفاع الملحقة بالبعثات
التمثيلية لجمهورية مصر العربية بالخارج

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قررت مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يمنح الملحقون الحربيون ومديرو مكاتب المشتريات ومساعدوهم وضباط الاتصال المنتدبون للعمل بمكاتب وزارة الدفاع الملحقة بالبعثات التمثيلية بالخارج ، من الضباط العاملين بالأفرع الرئيسية بالقوات المسلحة بدل تمثيل أصلي يعادل ١٠٠ ٪ من أول الربط الوظيفي للدرجة المعادلة لرتبهم العسكرية في السلك الدبلوماسي بوزارة الخارجية .

مادة ٢ - يمنح الملحقون الحربيون ومديرو مكاتب المشتريات ومساعدوهم وضباط الاتصال المشار إليهم في المادة السابقة علاوة عائلية وبدل تمثيل إضافي بنفس النسب الممنوحة لنظرائهم من أعضاء السلك الدبلوماسي بالخارج المعادلين لهم في الدرجة وطبقا لما يصدره وزير الخارجية من قرارات في هذا الشأن وذلك وفقا للقواعد المنصوص عليها في المادة (٥) من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام المتعلقة بنظام السلك الدبلوماسي والقنصلي .

مادة ٣ - يمنح المنتدبون للعمل بمكاتب وزارة الدفاع الملحقة بالبعثات التمثيلية بالخارج في وظائف الملحقين الإداريين ومعاوني الخدمة بدل اغتراب أصلي بواقع ١٠٠ ٪ من أول ربط الفئة الوظيفية المقررة لأقرانهم من العاملين بوزارة الخارجية المعادلين لهم في الدرجة .

مادة ٤ - يمنح المتدبون للعمل بمكاتب وزارة الدفاع والمشار إليهم في المادة السابقة بدل اغتراب إضافي كما يمنح الملحق الإداري علاوة عائلية ويتم تحديد بدل الاغتراب وعلاوة العائلة بذات النسب المقررة لأقربائهم من العاملين بوزارة الخارجية من غير أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي المعادلين لهم في الدرجة وطبقا لما يصدره وزير الخارجية من قرارات في هذا الشأن وذلك وفقا للقواعد المنصوص عليها في المادة (٥) من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه .

مادة ٥ - لا تخضع للضرائب بدلات التمثيل والاعتراب الأضائية والإضافية والعلاوة العائلية المقررة للعاملين بمكاتب وزارة الدفاع الملحقة بالبعثات التمثيلية بالخارج والمشار إليهم في المواد السابقة ولا يسرى عليها إلخفوض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتسويات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين كما يعنى ماتم صرفه من هذه البدلات والبالغ قبل العمل بهذا القانون من أداء ما لم يؤد من الضرائب عنها .

مادة ٦ - تصرف للمحقين الحربيين ومديري مكاتب المشتريات ومساعدتهم وضباط الاتصال والمحقين الإداريين في الخارج البدلات المقررة بصفتهم أفرادا عسكريين بذات الفئات التي تصرف لرتبهم داخل الجمهورية ولا يجوز الجمع بينها وبين أية بدلات أخرى مشابهة تستحق في الخارج وفي هذه الحالة يصرف أي البدلين أكبر .

مادة ٧ - لا يجوز صرف أية مبالغ أو فروق مالية نتيجة تطبيق أحكام هذا القانون إلا من اليوم التالي لتاريخ نشره .

مادة ٨ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ جمادى الآخرة سنة ١٤٠١ (١٤ أبريل سنة ١٩٨١)

أنور السادات